***Dirasat***: Human and Social Sciences, Volume 51, No. 6, Supplement 1, 2024

Deanship of Scientific Research

# Christian Elite in Al-Karak and their Political Roles between 1893 and 1946 AD: A Historical Study

***Bassam Abdelsalam Al Btoush*** *

Department of Social Sciences, Faculty of Social and Basic Sciences, Al-Hussein Technical University, Amman, Jordan

Received: 10/1/2022
Revised: 20/7/2022
Accepted: 23/1/2023
Published: 15/12/2024

* *Corresponding author:*
Bassam.btoush@htu.edu.jo

Citation: Al Btoush, B. A. (2024). Christian Elite in Al-Karak and their Political Roles between 1893 and 1946 AD: A Historical Study. *Dirasat: Human and Social Sciences*, *51*(6), 371.
https://doi.org/10.35516/Hum.2025.371

© 2024 DSR Publishers/ The University of Jordan.

This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY-NC) license https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

**Abstract**

**Objectives:** This study aims to introduce the Christians elite in Al-Karak between 1893 and 1946 and to identify the factors and conditions that caused and influenced their formation. It also intends to clarify their political roles in public life through successive political eras in Al-Karak during the aforementioned period.

**Methods:** The study combines the historical method (which traces the historical evolution of the elite Christians' roles within a spatial and temporal framework) with the descriptive analytical approach (which helps to understand the form factors of the elite Christians and their roles in public life). The study relies on several primary sources such as personal interviews, unpublished private papers by the political elites of Al-Karak, the proceedings of the Jordanian legislative council 1929-1946, British documents, Arab newspapers issued over the study period, and a number of other references in both Arabic and English.

**Results:** It became evident that the elite Christians in Al-Karak consisted of prominent figures, young people who received different educational degrees, and people who were committed to administrative work for successive authorities who ruled the region over the study period. Their formation was affected by administrative, political, and socio-economic transformations; the spread of education; and the gradual opening up to the outside world. The results showed that those elites played important roles in public life in all political eras and integrated authentically with the overall public life in their society.

**Conclusions:** Over the study period, the elite Christians in Al-Karak provided a model for the formation and development of the Jordanian elites and played influential roles that became more evident concomitantly with the development of political, social ,and economic conditions in the nation-state era. This study invites to examine the elite Christians' roles in Al-Karak over the Kingdom's independence era after 1946 AD.

**Keywords:** Al-Karak, Christians of Al-Karak, Jordanian history, Political elites, Political life.

# النخب المسيحية في منطقة الكرك وأدوارها السياسية 1893-1946م: دراسة تاريخية

*بسام عبدالسلام البطوش**

قسم العلوم الاجتماعية، كلية العلوم الاجتماعية والأساسية، جامعة الحسين بن عبدالله الثاني التقنية، عمّان، الأردن

**ملخّص**

**الأهداف:** تهدف هذه الدراسة إلى التعريف بالنخب المسيحية في منطقة الكرك ما بين سنتيّ 1893-1946م، وتحديد العوامل والظروف التي أنتجت هذه النخب، وأثرت في تشكيلها، وبلورة الأدوار السياسية التي لعبتها في الحياة العامة عبر العهود السياسية المتعاقبة على منطقة الكرك خلال مرحلة الدراسة.

**المنهجية:** مزجت الدراسة بين المنهج التاريخي بتحديد زمان الدراسة ومكانها وموضوعها، وتتبع التطور التاريخي لأدوار النخب المسيحية ضمن الإطارين المكاني والزماني، وبين المنهج الوصفي التحليلي المعنيّ بوصف الواقع وتحليله لفهم عوامل تكوين النخب المسيحية وأدوارها في الحياة العامة. واعتمدت الدراسة على عدد من المصادر الأولية؛ كالمقابلات الشخصية، والأوراق الخاصة غير المنشورة لنخب سياسية من منطقة الكرك، ومحاضر المجلس التشريعي الأردني 1929-1946، والوثائق البريطانية، والصحف العربية الصادرة في مرحلة الدراسة، وعدد من المراجع باللغتين العربية والإنجليزية.

**النتائج:** اتضح أن النخب المسيحية في منطقة الكرك تألفت من أعيان المجتمع، ومن الشباب الذين تلقوا نصيباً متفاوتاً من التعليم، ومن تلك العناصر التي انتظمت في العمل الإداري في السلطات المتعاقبة على حكم المنطقة في فترة الدراسة، لكنها بقيت كحال مجتمعها في عزلة عن حركة التيارات الفكرية والحزبية الجارية في المنطقة العربية. كما تأثر تكوينها بالتحولات الإدارية والسياسية والاجتماعية – الاقتصادية، وانتشار التعليم، والانفتاح التدريجي على المحيط الخارجي. وبينت النتائج أن هذه النخب لعبت أدواراً مهمة في الحياة العامة في العهود كلها، وجاءت أدوارها مؤثرة ومندمجة بشكل أصيل بمجمل الحياة العامة في مجتمعها.

**الخلاصة:** قدّمت النخب المسيحية في الكرك في مرحلة الدراسة إنموذجاً لتشكل النخب الأردنية وتطورها، ولعبت أدواراً مؤثرة في مجتمعها المحلي، كما في مجمل العمل الوطني والتشريعي والسياسي وفي أجهزة الحكم. وزادت أدوارها أهمية بتطور الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية في عهد الدولة الوطنية. وتظهر هذه الدراسة الحاجة لمواصلة دراسة أدوار النخب المسيحية في الكرك في عهد المملكة والاستقلال بعد عام 1946م.

**الكلمات الدالة:** تاريخ الأردن، الكرك، مسيحيو الكرك، النخب الأردنية، الحياة السياسية.

**المقدمة:**

تهتم هذه الدراسة بتسليط الضوء على الدور السياسي للنخب المسيحية في منطقة الكرك ما بين سنتي 1893-1948م، بوصفهم جزءاً أصيلاً من النخب الاجتماعية والسياسية في الحياة العامة في الكرك والأردن، وما مارسه مسيحيو الكرك من أدوار سياسية، في عهد لواء الكرك العثماني1893-1918م، وفي مرحلة الحكومة العربية في دمشق1918-1920م، وفي مرحلة الحكومة المحلية في الكرك1920-1921م، وفي مرحلة إمارة شرقي الأردن1921-1946م، بما يوضّح مشاركتهم في إدارة الحكم المحلي خلال هذه المراحل، وفي مجمل تطورات الحياة السياسية الأردنية. هذا، ولا تتوفر المكتبة العربية على دراسات مكرّسة لدراسة تشكّل ومساهمة النخب في بناء الدولة الأردنية، وتشكيل المجتمع والانخراط في المؤسسات الرسمية والمدنية خلال فترة الدراسة، وهناك عدد محدود من الدراسات حول تاريخ لواء الكرك في فترة الدراسة، لكنها غير متخصصة في هذا الموضوع.

**أهمية الدراسة وأهدافها:**

يتبين لنا من خلال استقصاء الدراسات المنشورة حول التاريخ السياسي والاجتماعي للأردن، أنه لا تتوفر بين أيدينا دراسة متخصصة حول النخب السياسية والاجتماعية الأردنية في فترة الدراسة، كما لا تتوفر دراسات خاصة بالدور السياسي للنخبة المسيحية في الكرك على وجه التحديد؛ فهذه الدراسة الأولى التي تُعنى بتسليط الأضواء على الأدوار السياسية للنخبة المسيحية في منطقة الكرك خلال مرحة الدراسة، وتقدّم إضافة جديدة في حقل الدراسات المتعلقة بالتاريخ السياسي والاجتماعي الأردني.

**أسئلة الدراسة:**

تسعى هذه الورقة للإجابة عن جملة أسئلة:

- ما الظروف الاجتماعية والسياسية التي أنتجت النخب المسيحية في الكرك؟
- من هي النخب المسيحية في منطقة الكرك خلال فترة الدراسة، وما مؤهلاتها؟
- وما الأدوار السياسية التي لعبتها النخبة المسيحية في منطقة الكرك في فترة الدراسة؟

**منهجية البحث:**

- يعتمد الباحث في هذه الدراسة منهجية البحث التاريخي والمنهج التحليلي، منطلقاً من تحديد الإطار الزماني والمكاني للدراسة؛ فتمّ حصرها في دراسة الأدوار السياسية للنخبة المسيحية في منطقة الكرك، ما بين سنتيّ 1893-1946م. وفي تطبيقات المنهج التاريخي والمنهج التحليلي، ويحرص الباحث على استقاء المعلومات من مصادرها التاريخية الأوّلية، ثم الشروع في نقدها، وتحليلها، ثم عرضها في نسق تحليلي نقدي معمّق، مشفوعةً بتمهيد وملخّص ختامي.

**أولا- مسيحيو الكرك، نظرة تاريخية:**

**1- منطقة الكرك:**

لم تعرف منطقة الكرك منذ خضوع بلاد الشام للحكم العثماني 1516م تواصلاً مباشراً مع السلطة العثمانية إلا بعد تأسيس لواء معان عام 1893م، ومنطقة الكرك جزءٌ منه، وأصبحت بلدة الكرك مركزه منذ 1894م، وأصبح يسمى "لواء الكرك" رسمياً وفقاً لإرادة سلطانية عام 1895.

وما بين سنتي 1855-1861م كانت منطقة الكرك قد تبعت للواء عجلون المرتبط بدوره بولاية سوريا، وعاصمتها دمشق. ولمّا تشكّل لواء حوران 1861م أُدمج فيه لواء عجلون وتوابعه (إربد، بلقا، كرك)، وهكذا، أصبح قضاء الكرك تابعاً للواء حوران. وفي العام 1869م أُتبع قضاء الكرك للواء البلقاء، ومركزه مدينة نابلس، وبقي هذا الحال قائماً حتى تشكيل لواء معان 1893م فضُمّت منطقة الكرك له، وفي العام التالي جرى نقل مركز اللواء إلى الكرك وسميّ لواء الكرك، ليضم ثلاثة أقضية هي: السلط، ومعان، والطفيلة، وبلغ عدد النواحي التابعة لمركز لواء الكرك مباشرة، ثلاث نواحٍ، هي: ذيبان، وخنزيرة (الطيبة)، والعراق. واستمر لواء الكرك في العمل بهذه الحدود حتى نهاية الحكم العثماني في أواخر عام 1918م.(الطراونة، 2020، ص59-61). وقد ضمّ هذا اللواء مناطق شاسعة ليست مشمولة في هذه الدراسة المكرّسة لمنطقة الكرك، ونعني بها تلك البقعة الجغرافية الممتدة بحسب مسمّيات فترة الدراسة بين وادي الموجب شمالاً ووادي الحسا جنوباً، ويحدّها من الغرب البحر الميت، ومن الشرق طريق الحج الشامي وسكة حديد الحجاز، وهي المنطقة ذاتها التي يُطلق عليها اليوم محافظة الكرك. (الدباغ، 1965، ص326. الحوراني،1994، ص7. عوض، 1969. ص 20).

**2- مسيحيو الكرك في العهد العثماني:**

وفي نهاية القرن السادس عشر الميلادي يفيد دفتر مفصل لواء عجلون رقم 185 للعام 1005هـ/ 1596م أن عدد سكان الكرك (القصبة) بلغ 78 ثمان وسبعين خانة مسلمين، و103 مائة وثلاث خانات مسيحيين، مما يشير إلى تركز المسيحيين في القصبة(أبو الشعر،2010، ص103-105). وبدأت في الظهور قرى خاصة بالمسيحيين في منطقة الكرك في مطلع القرن العشرين، مثل قرية السماكية، وقرية حمود،(القسوس، 2006، م1، ص 70)، وقد تأسست قرية السماكية 1909م بدعم من البطركية الكاثوليكية التي موّلَت شراء الأرض لبناء القرية. أما قرية حمود فهي أقدم، وجاء ظهورها متصلاً ببدايات تقسيم الأراضي بين عشائر الكرك، فكانت أراضي حمود من نصيب عشيرة الهلسة عام 1898م، وبدأ بناء البيوت فيها عام 1905م،

كما سكن مسيحيو منطقة الكرك في قرى مشتركة مع المسلمين كقرية أدر، وقرية الربّة، وغيرهما(المقتبس، 1913، ص 2)

لقد عزّز نظام الملل(الطوائف) العثماني قدرة المسيحيين على الاحتفاظ بخصوصيتهم وقوانينهم الخاصة بأبناء الملة (الطائفة) الواحدة تحت إشراف سلطة روحية مسؤولة أمام الحكومة العثمانية(جب، وبوين، 1997، ج1، ص 247-248). وفي مطلع القرن التاسع عشر يُقدّم بيركهارت شهادة عن أحوال العرب المسيحيين في جنوب الأردن؛ فيقول: "وهم متحررون من جميع الضرائب الابتزازية، ويتمتعون بنفس الحقوق التي يتمتع بها المسلمون"(بيركهارت، 1969، ج2، ص105).

وفي مرحلة الحكم المصري 1831-1840م لبلاد الشام تعرّضت مدينة الكرك للتخريب والدمار والسلب جراء مقاومتها للعساكر المصرية (القسوس،2006، م1، ص11)، وفتح الحكم المصري الباب في بلاد الشام للمؤثرات الأوروبية، وتدفقت الإرساليات الأجنبية، مما دفع الدولة العثمانية بعد التهديد الذي صنعه التوسع المصري في بلاد الشام إلى إصدار مراسيم الإصلاحات التي أعلنت فيها احترامها الحريات العامة، والمساواة التامة بين المسلمين وغيرهم في المعاملة، وحفظ حقوق الرعايا الدينية والمدنية بغض النظر عن أديانهم وطوائفهم، وأثمرت التنظيمات العثمانية علاقات جيدة بين الدولة العثمانية ورؤساء الطوائف الدينية، وبدأت المؤسسات الكنسيّة بالنمو والتوسع(أبو الشعر، 2010، ص107-110. كلداني، 1993، ص11-12. البطوش، 2009، ص 303-345). عموماً كانت طائفة الروم الأرثوذكس هي المعروفة في بلاد الشام ما قبل القرن التاسع عشر، وظهرت طائفة الروم الكاثوليك 1818م، ثم ظهرت طائفة اللاتين بعد سنة 1847م، أما طائفة البروتستانت فلم يكن لها وجود قبل 1839م، وبدأت تظهر جماعات بروتستانية في أجزاء من بلاد الشام، وكانت الكرك كرسياً أسقفياً قديماً منذ العصر البيزنطي، وفي القرن التاسع عشر أقام أسقفها الفخري في القدس، ومثّله كاهن يوناني في الكرك، أي أن أسقفية الكرك كانت تتبع بطريرك القدس الأورشليمي.(أبو الشعر،2010،ص111. كلداني، 1993، ص243.)

وفيما يتصل بالانتماءات الطائفية للعشائر المسيحية، فعشائر(الصنّاع، المدانات، الزريقات، الهلسة، الحدادين ما عدا فرع واحد تنتمي لطائفة الروم الأرثوذكس(Orthodox Greek) أما عشائر(البقاعين، المصاروة، وجزء من الحجازين والعكشة، والمسنات، وفرع من الهلسة، وفرع من الحدادين) فارتبطت بكنيسة الروم الكاثوليك(Greek Catholic). وفي السبعينيات والثمانينات من القرن التاسع عشر انتقلت بعض فروع القبائل المسيحية من كلا المذهبين إلى مذهب اللاتين (Roman Catholicism)(جوبسر،،1988، ص65-66).

وامتلكت الطوائف المسيحية في الكرك مدارسها التي أدخلت التعليم المدرسي بصيغته المعاصرة إلى الكرك، وقد فتحت هذه المدارس أبوابها أما المسلمين. وقد تأسست مدرسة الروم الأرثذوكس الابتدائية عام 1870م(Tristram, 1873 , p228 )، وتأسست مدرسة طائفة اللاتين الابتدائية عام 1876م، كما تأسست مدرسة ابتدائية لطائفة الروم الأرثذوكس (الطراونة،2002، ص52-54. النوايسة، 2018، ص88-94). ولم تصل آثار الإصلاحات العثمانية في مجال التعليم، إلى منطقة الكرك إلا بعد تأسيس لواء الكرك العثماني 1894م، فكانت فرص التعليم في أوساط أبناء الكرك المسيحيين متقدمة على الفرص المتاحة لأقرانهم من المسلمين، وهذا سيترك آثاره في فرص توليد نخب مسيحية متعلمة مهيأة للحصول على الوظائف الكتابية في أجهزة الإدارة المحلية في العهد العثماني وفي العهود التالية(الطراونة، 2000، ص 47).

ومن صور الوحدة الاجتماعية بين المسلمين والمسيحيين في هذه المرحلة أنه عند اختيار شيخ مشايخ الكرك، تمنح التقاليد السائدة دوراً لكاهن طائفة الروم الأرثوذكس، الذي يطوّق رقبة شيخ المشايخ بمنديل أو محرمة، ليُعدّ انتخابه كاملاً، ولهذا التقليد دلالات عميقة، منها الأخوة الصادقة بين مسلمي الكرك ومسيحيها، كذلك، مسؤولية الشيخ في المحافظة على حقوق المسيحيين(العزيزي، 1981، ج 3، ص168. المجالي، أوراق خاصة).

ومن المواقف التي تسجّل لأحد أبناء العشائر المسيحية في هذه المرحلة الدور التنويري الذي مارسه الشاعر والقانوني عبدالله العكشة، الذي ساهمت قصائده في تنوير وتثوير المجتمع الكركي ضد الممارسات التركية التعسفية، ومنها فرض السخرة على الأهالي؛ فتسببت قصيدة ألقاها الشاعر عبدالله العكشة من شعره في أحد الاجتماعات الحاشدة في الكرك في تأليب الأهالي ضد السخرة، ومطالبة الحكومة عبر البرقيات برفعها عن رقاب الأهالي، وهذا ما حدث فعلاً، إذ تم الموافقة على منع السخرة في الكرك(العكشة، 2001، ص 8).

**ثانياً: النخب المسيحية في منطقة الكرك وأدوارها السياسية منذ تأسيس لواء الكرك العثماني 1893م:**

**المجلس العمومي للولاية:**

أسست الدولة العثمانية مجالس للولايات، وكانت تضمّ ممثلين للأهالي لمساعدة الوالي في إدارة شؤون الولاية، وقد مثّل الأردن خمسة أعضاء في المجلس العمومي الأول لولاية سوريا عام 1908م، كان من بينهم من أبناء منطقة الكرك عودة القسوس (مسيحي من الكرك) وعدد من المسلمين في اللواء لم يكن من بينهم أحد من عشائر منطقة الكرك المسلمة(البطوش، 2011، ص157. القسوس،2006، م1، ص45). وفي المجلس الثاني لولاية سوريا عام 1912م، لم نجد ممثلاً لمسيحي الكرك، بينما مثّل قضاء الكرك زعل المجالي(الماضي، والموسى، 1959، ص 10).

**مجلس إدارة لواء الكرك 1893-1918م:**

كان مجلس إدارة اللواء يضم في عضويته بعض الموظفين في الجهاز الإداري الرسمي في مركز لواء الكرك برئاسة المتصرف وعضوية كل من: النائب الشرعي، والمفتي، والمحاسب، ومدير التحريرات كأعضاء ثابتين)طبيعيين)، وعدد يتراوح بين ثلاثة إلى أربعة أشخاص يُعيّنون بطريق الانتخاب.

وعند تأسس لواء الكرك 1893م مثّل الأهالي في عضوية مجلس إدارة اللواء ثلاثة ممثلين أحدهم من المسيحيين هو جريس الصنّاع. وفي المجمل كان التمثيل الأهلي مناصفة بين المسلمين والمسيحيين، فقد حافظت السلطة العثمانية على هذه التوازنات، فكان المجلس يضم عضوين من المسلمين وعضوين من المسيحيين، وجاء التمثيل المسيحي في مجلس إدارة اللواء على النحو الآتي:

- مجلس اللواء لفترة 1911-1912م: عودة أفندي القسوس، عيسى أفندي الزيادين.
- مجلس اللواء لفترة 1915-1916م: سلامة يعقوب أفندي الصنّاع، يوسف أفندي الحجازين.
- مجلس اللواء لفترة 1916-1917م: عودة أفندي القسوس، يوسف أفندي الحجازين.
- مجلس اللواء لفترة 1917-1918م: عودة أفندي القسوس، عيسى أفندي الزيادين(القسوس،2006، م1، ص41-42).

**1- مجلس بلدي الكرك:**

تأسست بلدية الكرك عام 1893م بموجب قانون البلديات العثماني الصادر عام1294هـ/ 1877م، (الطراونة، 2021. ص95). وكان المجلس يتشكّل على أساس التركيبة السكانية في منطقة الكرك، ولأن المسيحيين شكّلوا نسبةً مهمة من سكان الكرك القصبة، كانوا يحصلون على مقعدين أو ثلاثة مقاعد.(جوبسر،1989، ص 73).

**تركيبة مجلس بلدية الكرك:**

المجلس البلدي الأول: تشكّل المجلس الأول بالتعيين لمدة سنة واحدة 1893-1894م، وفقاً لقانون إدارة البلديات العثماني، الذي بقي ساري المفعول على العمل البلدي في شرقي الأردن حتى عام 1925م، أي لحين صدور قانون البلديات بتاريخ 4 آذار 1925م، وكان المجلس يتألف من سبعة أعضاء، ومن بينهم عضوين مسيحيين هما: الشيخ إبراهيم أفندي القسوس، والشيخ صالح أفندي المدانات.

أما المجلس البلدي الثاني: 1894-1897م، فقد تشكّل بالانتخاب من ستة أعضاء بمن فيهم الرئيس، ومن بينهم عضوين مسيحيين هما: الشيخ إبراهيم أفندي القسوس، والشيخ صالح أفندي المدانات.

أما المجلس البلدي الثالث: 1898-1902م، فقد تألف من ستة أعضاء بمن فيهم الرئيس، ومن بينهم عضوين مسيحيين، هما: الشيخ إبراهيم أفندي القسوس، والشيخ صالح أفندي المدانات. واستمرت هذه المعادلة في تركيبة المجلس البلدي حتى نهاية الحكم العثماني، فقد تألف المجلس البلدي الأخير في العهد العثماني 1914-1918م من ثمانية أعضاء وقد مثّل المسيحيين عضوان هما: سليم أفندي العمارين، وعيسى أفندي المدانات، واستقر التمثيل على هذا النحو عبر مرحلتي الحكومة العربية في دمشق 1918-1920م، والحكومة العربية المؤابية 1920م، وفي عهد إمارة شرقي الأردن 1921-1948م، أي حتى نهاية فترة الدراسة. (السحيمات، 2005، ص44-46. القسوس،2006، م1، ص41-42). والملاحظ أن غالبية أعضاء المجلس البلدي كانوا من الأفندية، أي ممن يحسنون القراءة والكتابة، في حين كان بعضهم من شيوخ العشائر.(الطراونة،2021، ص 102).

**2- المشاركة في أجهزة الإدارة المحلية في لواء الكرك:**

لم يكن لأبناء لواء الكرك من المسلمين والمسيحيين نصيب في الوظائف الإدارية العليا في أجهزة الحكم والإدارة العثمانية، فجميع المتصرفين في لواء الكرك العثماني كانوا من الأتراك ومن الشركس أو من العرب من خارج شرقي الأردن، وعلى العموم لم يتسلّم أي من أبناء شرقي الأردن منصباً إدارياً رفيعاً في الجهاز الإداري العثماني من رتبة متصرف أو والي، وما أعلى منهما(أبو الشعر، 2010، ص204-205).

لكن حصل أبناء الكرك من المتعلمين من المسلمين والمسيحيين على بعض الوظائف الإدارية المتوسطة فما دون، في الدوائر الحكومية العثمانية في قصبة لواء الكرك، كدائرة المتصرفية، ودائرة المحكمة الشرعية، ودائرة محكمة البداية، ودائرة البرق والبريد، ودائرة تسجيل الأراضي (الطابو)، والدائرة المالية، ودائرة النفوس، ودائرة التحريرات، ودائرة الضابطة، ودائرة الأوقاف، ودائرة المصرف الزراعي، ودائرة السجن، ودائرة المعارف، ودائرة الإفتاء، ودائرة نقابة الأشراف، ودائرة البلدية(الطراونة، 1993، ص48). وعلى سبيل المثال تشكّلت في الكرك محكمة نظامية عام 1902م، يرأسها موظف تركي وبعضوية عضوين مسلمين وعضوين مسيحيين، هما: بطرس الصنّاع، وعودة القسوس، ممثلين للمجتمع المحلي(القسوس، 2006، ص40). كما تشكّلت أول محكمة بداية في الكرك بتاريخ 1910/4/5م من الموظفين والأعضاء كان من بينهم ثلاثة ممثلين عن المجتمع المحلي، هم: عطااللة السحيمات، عطااللة الطراونة، ويعقوب المدانات (مسيحي)(الطراونة، 1993، ص 173-176).

**3- المشاركة في انتخابات مجلس المبعوثان 1908م:**

نصّ أول دستور عثماني صدر عام 1876م على إنشاء مجلس نواب(مجلس المبعوثان) وجرت أول انتخابات نيابية عام 1877م، وقد حُلّ المجلس عام 1878م، وبعد حدوث ما سُمّي (الثورة الدستورية) أُعيد العمل به، وجرت انتخاباته عام 1908م، وقد ترشّح لهذا المقعد عن أهالي الكرك كل من توفيق المجالي، حسين الطراونة، وعودة القسوس(مسيحي)، وكان الفوز من نصيب توفيق المجالي(المقتبس، 1912، ص1).

**ثالثاً- الموقف والدور المسيحي من الأحداث العامة:**

**1- النخب المسيحية وثورة الكرك 1910-1911م:**

ساهم المسيحيون في منطقة الكرك في مجمل الأحداث الجارية في لواء الكرك خلال فترة الحكم العثماني(القسوس،2006،م1، ص2-3. كلداني، 1993، ص241) ومن أبرزها أحداث ثورة الكرك 1910-1911م، حينما قرّر سامي باشا الفاروقي قائد القوة العسكرية التركية التي قمعت ثورة حوران عام 1910م، مواصلة عملياته العسكرية في لواء الكرك لتأديب العشائر، وفرض إجراءات الحكومة وسياساتها الهادفة إلى تطبيق التجنيد الإجباري، وإحصاء النفوس(السكان) لتحقيق هذا الهدف، إضافة إلى حصر العقارات والأراضي والأملاك والثروة الحيوانية بهدف فرض الضرائب عليها، وجمع الأسلحة من بين أيدي الأهالي، وقد أرسل الفاروقي لمتصرف الكرك يُبلغه بهذه الإجراءات، ولما انتزع المتصرف موافقة شكلية من الزعامات العشائرية والمجلس البلدي وأيّدها بتصديق مجلس إدارة اللواء عليها، قرر الفاروقي إرسال قواته لتطبيق هذه الإجراءات التي خابت محاولات المتصرفين السابقين لتنفيذها، وقد وقّع مضبطة الموافقة على هذه الإجراءات خمسة عشر من شيوخ الكرك المسلمين من أبرزهم رفيفان المجالي رئيس البلدية، وشيخ المشايخ قدر المجالي (بغير رغبة منه وبضغط من الشيخ رفيفان المجالي)، ووقّعها من المسيحيين، أحد عشر من الشيوخ والوجهاء ورجال الدين، ومن الشخصيات المسيحية الموقّعة عليها: إبراهيم القسوس، وبطرس الصنّاع، ورئيس طائفة الروم أفراميوس(خليل القسوس)، ويوسف حجازين، وحنّا عودات، ومتري زريقات، وعودة القسوس، وعيسى زيادين، ويعقوب مدانات، وعبدالله العكشة، وإسحاق مدانات، وفي الحقيقة كان الأهالي يرفضون هذه الإجراءات، ويحتجّون على رفض الحكومة اعتماد انتخاب شيخ مشايخ الكرك قدر المجالي عضواً في مجلس إدارة اللواء. وقد تولى الشيخ قدر قيادة المعارضة لهذه الإجراءات الحكومية(القسوس، 2006، م1، ص48-50).

وفي هذه المرحلة كان الموقف موحداً بين المسيحيين والمسلمين في الكرك، ويروي عودة القسوس وهو أحد رموز مسيحيي الكرك في مذكراته، أنه لمّا علم شيوخ الكرك من المسلمين بأنه سيقوم بزيارة إلى دمشق مركز الولاية، طلبوا منه مقابلة المسؤولين الأتراك، ليعرض مطالب أهالي الكرك، للوصول إلى تفاهم، ولإجهاض المواجهة المحتملة مع الحملة العسكرية المتجهة نحو الكرك بقيادة سامي باشا الفاروقي، وكاد الصراع بين الوالي وقائد الحملة العسكرية يُفشل جهوده؛ وعاد القسوس إلى الكرك؛ لينقل لزعامات الكرك بأن الوالي وافق على تأجيل تطبيق التجنيد الإجباري في الكرك لمدة عشر سنوات، لكن القسوس وصل الكرك متأخراً ليلة 22 تشرين الثاني/ نوفمبر 1910م، وكانت المواجهة بين الأهالي والسلطة المحلية التركية قد بدأت في اليوم السابق، بسب تجاوزات القوة العسكرية وسلوكها الفض في إجراء إحصاء النفوس، وفي تقدير السن، وفي حصر الأملاك، مما عجّل في مهاجمة الأهالي لدورية عسكرية، في منطقة المزار جنوب الكرك؛ فاشتعلت الأحداث(القسوس، 2006، م1، 51-55).

وسعى الزعيم المسيحي عودة القسوس ومجموعة من وجهاء المسيحيين للتفاهم مع قادة الحملة العسكرية والمتصرف التركي في الكرك، وإعلامهم برفض المسيحيين للعنف والمواجهة مع السلطات التركية، كما أقنعهم بمعاملة المسيحيين معاملة حسنة، وقررت السلطة وجوب تمييز بيوت العائلات المسيحية برفع الصلبان عليها، للحيلولة دون مهاجمة العسكر لها، ففعلت العائلات المسيحية ذلك، لكن بعض الجيران المسلمين فعلوا الشيء نفسه، ووفرت بعض العائلات المسيحية مأوى آمن لبعض المطلوبين من المسلمين(القسوس، 2006، م1، ص56-81. جوبسر، 1989، ص107-109. الهلسا 2016، ص 23). وقد أثمر تعاون عودة القسوس وبعض الشخصيات المسيحية؛ كسلامة الشرايحة، مع القوة العسكرية التركية عدم تعرّض المسيحيين لعنف السلطة التركية، إلا في أضيق نطاق، مقارنة بما حدث بالنسبة للمسلمين؛ ومن هنا، لم نجد بين زعماء ثورة الكرك الذين أُعدموا في دمشق أو في الكرك على يد الحكومة التركية أحدّ من النخب والزعامات المسيحية(القسوس، 2006، م1، ص 81)، لكن عدداً من المسيحيين قُتلوا على يد الجنود الأتراك أثناء الفوضى التي اجتاحت قصبة الكرك. (الهلسا، 2016، ص24). ولعلنا نفهم الموقف المسيحي في هذه اللحظة التاريخية في إطار المخاوف من بطش سلطة الحكم التركي بذرائع متنوعة منها الطائفي الديني، أو السياسي، من حيث الاتهام الجاهز بالارتباط بالسفارات الأجنبية وبالبطركية في القدس، مما أجبر المسيحيين على اتباع سياسة المهادنة والنأي بالنفس عن الصدام قدر الاستطاعة، ولعل الأحداث اللاحقة تثبت صحة هذه المخاوف.

**2- النخب المسيحية في منطقة الكرك والثورة العربية الكبرى**

ولما قامت الثورة العربية الكبرى بقيادة الشريف الحسين بن علي بتاريخ 10حزيران 1916م، تطلّع أهالي الكرك مع عموم العرب إلى الخلاص من الحكم التركي الذي ذاقوا ويلاته في ثورة الكرك 1910م وما سبقها ورافقها من قسوة وقمع وظلم، لكن ذاكرتهم الحيّة بصور القمع والتعسّف والقتل والتشريد والإعدامات، جعلتهم يتصرّفون بحذر شديد، فهم من جهة لديهم ميراث من الرفض للحكم التركي المتجبّر، ومن جهة أخرى لديهم خوف من الوقوف في وجه السلطة التركية بشكل صريح، وهم عُزّل من القوة، كما لم يكن الوعي كاملاً بفكرة الثورة العربية وأهدافها وخطتها، كل هذه الظروف، جعلت الموقف العام في الكرك ملتبساً. وفي المرحلة الأولى من وصول قوات الثورة العربية الشمالية إلى جنوب الأردن، سعت السلطة التركية إلى تحشيد أهالي الكرك ضد الثورة العربية، وكثّفت الدعاية المعادية للثورة، لضمان عدم انحياز الأهالي لها.

وقد زار عودة القسوس دمشق، والتقى الوالي تحسين بك في شهر آذار 1917م، وتلقّى وصحبه من مسيحيي الكرك، وهم، سليم العمارين، وحنّا

العمارين، وسلّمان القسوس، ويوسف الشرايحة، أوسمة مجيدية من الدرجة الخامسة، وسمع الوفد المسيحي رجاءً من الوالي بعدم انحياز المسيحيين للثورة العربية، وبقائهم على ولائهم للدولة العثمانية(القسوس،2006، م1، ص85-86).

ومع تقدّم القوات الشمالية للثورة العربية بقيادة الأمير فيصل إلى جنوب الأردن، وانحياز الشيخ عودة أبو تايه للثورة، وسيطرة قوات الثورة على العقبة في شهر تموز 1917م، تخوّفت السلطات التركية من انحياز أهالي لواء الكرك إلى الثورة، وعملت على رسم مخطط لخلق مواجهة مباشرة بين الطرفين، لمنع أي فرصة لانحياز أهالي الكرك للثورة العربية مستقبلاً، وحاولت تحشيد وتوريط أهالي الكرك وأبناء عشائر أردنية في مواجهة مسلحة مع قوات الثورة في جنوب الأردن (القسوس،2006، م1، ص86-89).

وفي هذه الأثناء قرر أحمد جمال باشا قائد الجيش العثماني الرابع في بلاد الشام، إبعاد زعماء مسيحيي الكرك، إلى الأناضول، وشملت هذه الإجراءات زعماء ورجال دين مسيحيين من مأدبا والقدس، وسواهما، حيث جرى ترحيل عدد من الزعامات والنخب المسيحية من الكرك إلى دمشق، ومنها إلى الأناضول، بتاريخ 12 تشرين الثاني 1917م، وهم، عودة القسوس وعيسى الزيادين، عضويّ مجلس إدارة لواء الكرك، ومتري الزريقات ويعقوب المدانات، عضويّ محكمة البداية، وعيسى المدانات كاتب المجلس البلدي، وحنا العودات، وجريس الشوارب، وسلامة الشرايحة، وسالم الصنّاع، وميخائيل الصنّاع، وسليم السماعين، وعبدالله العكشة، وخليل العكشة، وسلامة الزريقات، ويوسف المدانات، وجريس الصليعين، والأرشمندريت أفراميوس (خليل القسوس)، والخوري عودة الشوارب، وسالم بن سلمان الطرمان الحجازين وولده مخائيل، وعيسى بن عودة الحجازين، وعواد بن مطير الحجازين، وسالم الخيطان، ودوجان الهلسا، والخوري سليم الزعمط، والخوري لويس من طائفة اللاتين في الكرك، وثلاث راهبات من طائفة اللاتين، وسليمان بن عودة الهلسا، والخوري سلمان بن عودة الشرايحة، وعودة بن خليل العودات، وسلمان بن خليل القسوس. وقد انتهت رحلة النفي الصعبة في أواخر شهر آذار 1918م حينما سُمح للمنفيين بالعودة من أضنة إلى الكرك، فوجدوا أن الحكومة التركية قد انسحبت من الكرك(القسوس،2006، ص90-94). وفي هذه الأثناء كانت السلطة التركية قد تحفّظت على الشيخ قدر المجالي، ومعه بعض زعماء الكرك وشرقي الأردن في دمشق في شهر تشرين أول 1917م، إلى أن توفي مسموماً في دمشق في أواخر العام 1917م(القسوس،2006، م1، ص89).

ومع تطور أحداث الثورة العربية أعلن أهالي الكرك تأييدهم لها، وقد تبادل زعماء الكرك من المسلمين والمسيحيين الرسائل مع الأمير فيصل بن الحسين، وكان من بينهم عودة القسوس الذي تلقّى رسالة جوابية من الأمير فيصل بتاريخ 1918/11/1م يشكره على غيرته القومية وحميّته العربية (خريسات،1992، ص12-14. محافظة، 1990، ج1، ص15). ونرى أن مخاوف النخب المسيحية من تنكيل السلطة التركية تحققت عبر حادثة النفي والتشريد التي طالت عدد من أهم النخب والزعامات المسيحية الكركية، مما يفسر الموقف الحذر لهذه النخب إبّان ثورة الكرك 1910م، وفي بدايات الثورة العربية الكبرى 1916م وما تلاها من تطورات حتى زوال الحكم العثماني عن المنطقة.

**رابعاً: النخب المسيحية في الكرك وأدوارها السياسية في عهد الحكومة العربية 1918-1920م:**

وفي أواخر شهر أيلول من العام 1918م، أرسل الأمير فيصل قوةً مسلّحة بقيادة علي بن عريد، فدخل الكرك بترحيب من أهلها مسلمين ومسيحيين، ورفع العلم العربي على دار الحكومة. وبأمر من الأمير زيد بن الحسين جرى تعيين عبدالله الديلمي حاكماً عسكرياًومتصرفاً للواء الكرك، وأخذ من الوجهاء والشيوخ البيعة للحكومة العربية.(السليحات،2004، ص95- 96. المعلم، 1988، ص 78. القسوس،2006، م1 ص114). وضمن التقسيمات الإدارية في عهد الحكومة العربية، كان لواء الكرك يضم قضائي الطفيلة ومعان، ونواحي العقبة والشوبك وذيبان وتبوك، وبقيت الكرك مركزاً لمتصرفية اللواء(خريسات، 1990، ص 16). وحظيت منطقة الكرك بعناية الحكومة العربية، والأدلة على هذه العناية ما نلمسه من المشاركة الفعلية لأبناء لواء الكرك في إدارة شؤونهم على كافة المستويات الإدارية والقضائية والعسكرية (الريماوي،1988، ص 46 - 51 . قاسمية، 1982، ص 203 - 210).

1- المشاركة المسيحية **في الإدارة في الحكومة العربية الفيصلية:**

كانت مشاركة المسيحيين في الكرك في عهد الدولة العربية في دمشق، ضمن توازنات المشاركة المحلية المعهودة، وبحسب الكفاءة، في وظائف الجهاز الإداري الحكومي، وفي بداية شمول الكرك بالحكم العربي الفيصليّ، أصدر الأمير زيد بن الحسين أمراً بتعيين توفيق المجالي معاوناً للحاكم الإداري، وحسين الطراونة مديراً للأمن العام، وعودة القسوس(مسيحي) وعطاالله السحيمات وممدوح المجالي أعضاء في المحكمة، (القسوس،2006،م1، ص115)، كما جرى تعيين المسيحيّن يعقوب المدانات، ومتري زريقات عضوين في محكمة البداية. (الماضي والموسى، 1959، ص85-88)، وحنّا العمارين رئيساً لكتّاب المحكمة، وعبدالله العكشة عضواً ملازماً، ويوسف سليمان القسوس كاتباً للمدعي العام، وعبدالله الزريقات، وسليمان العمارين كتبة ضبط، ومتري الزريقات، وميخائيل الصنّاع، أعضاء في مجلس إدارة اللواء، وتولّى منصور أفندي النصراوين وظيفة وكيل الخزانة، أما (وكلاء الدعاوى) المحامون؛ فكان من بينهم خليل العمارين، ومنصور نصراوين.(الهلسا، 2016، ص70. الماضي والموسى، 1959، ص85-88. خريسات،1992، ص15).

2- **المشاركة في المؤتمر السوري العام في دمشق 1919-1920م:**

وانتخب أهالي الكرك ممثلاً لقضاء الكرك في المؤتمر السوري العام 1919م؛ فوقع اختيارهم على أحد مسيحيي الكرك عيسى المدانات ممثلاً لهم

في المؤتمر، وكانت وثيقة الانتخاب الأوّليّ قد نصّت على ما يلي: "بناءً على أمر حاكم سوريا العسكري العام الأفخم، المعطوف على إرادة سمو الأمير المعظم، القاضي بلزوم إرسال مندوبين إلى المؤتمر السوري، جرى الاجتماع في مقام المتصرفية، ولدى التصويت النظامي أسفرت النتيجة عن انتخاب السيد عيسى المدانات عضواً للمؤتمر المذكور عن الكرك؛ فعليه صار تنظيم هذه المضبطة حتى تُقدّم للمرجع الإيجابي". وحملت هذه الوثيقة تواقيع السادة: عودة القسوس، الخوري عودة الشوارب، مصلح الصرايرة، عبد المهدي الشمايلة، سلامة المعايطة، فارس المعايطة، سليمان الضمور، إعطوي المجالي(شيخ مشايخ الكرك)، رفيفان المجالي، شلاش المجالي، مشافق المجالي، ممدوح المجالي، وفريوان المجالي).(الطراونة، 2020. ص68). ولما حان موعد إنعقاد المؤتمر وجّه الأمير فيصل الدعوة إلى رفيفان المجالي عن مسلمي الكرك، وعودة القسوس عن مسيحيها للمشاركة في جلسات المؤتمر السوري العام المنعقدة في دمشق، وفي 8 آذار 1920م الذي أصدر قراراً بإعلان استقلال سوريا الطبيعية، ونادى بفيصل ملكاً على سوريا الطبيعية(الماضي والموسى، 1959، ص88. الموسى، 2009، ص45. سلطان 1987، ص 128 – 129. المعلم،1988، ص 468 – 469).

ولمّا جاءت لجنة كنج- كرين(King Crane) الأمريكية مستطلعة آراء أهالي بلاد الشام في مصير بلادهم، وقابلت وفوداً في عمّان تمثّل المناطق والعشائر والطوائف الأردنية المختلفة، طالب ممثلو مسيحيي الكرك اللجنة بالاستقلال التام. (زعيتر، 1979، ص30-31. خريسات، 1992. ص27- 28) .

3- **الموقف من إنهاء الحكومة العربية الفيصلية:**

رفض أهالي الكرك مسلمين ومسيحيين المؤامرات الاستعمارية الهادفة إلى تقسيم سورية وفقاً لاتفاقية سايكس_بيكو، وفي اجتماع عُقد في الكرك في 7 تشرين الثاني 1919م، ندّد أهالي الكرك بتقسيم سوريا، وتم الاتفاق في نهايته على إرسال برقية إلى الحاكم العسكري في دمشق جاء فيها: "قد رفعنا احتجاجنا لمعتمدي دول حلفائنا بإيفاء وعودهم بشأن استقلالنا، تلك الوعود التي لأجلها شاركناهم بخوض غمار الحرب، وإذا لم يُصغوا لاحتجاجنا فنحن مستعدون لبذل النفس والنفيس في سبيل الوحدة السورية والاستقلال، وإذا مسّت الحاجة إلى حضور أحدنا للعاصمة (دمشق)؛ فنحن منتظرون الإشارة"(خريسات، 1992، ص 25)، وقد قّعها عن مسيحيي الكرك عبدالله العكشه، عودة القسوس، ومتري الزريقات إلى جانب عدد من شيوخ عشائر الكرك من المسلمين.(العاصمة، 1919، ص3. المعلم، 1988، ص 78 – 79).

**خامساً: النخب المسيحية في منطقة الكرك وأدوارها السياسية في عهد الحكومة المحلية** (آب أغسطس /1920- آذار/ مارس 1921)

بعد احتلال فرنسا لدمشق، وإنهاء الحكومة العربية بقيادة الملك فيصل بن الحسين، عاشت شرقي الأردن نوعاً من الفراغ السياسي، وفي ظل هذه الحالة وجّه المندوب السامي البريطاني في القدس هربرت صموئيل (Herbert Samuel) دعوة للاجتماع بزعامات شرقي الأردن في مدينة السلط في 21 آب 1920م للتباحث في مستقبل شرق الأردن، وممن حضر من مسيحيي الكرك عودة القسوس وإبراهيم القسوس، وعدد من شخصيات الكرك من المسلمين والمسيحيين(القسوس،2006، ص 118. **الموسى، 2009، ص 56).**

وفي هذا الاجتماع ولدت فكرة الحكومات المحلية؛ لتعمل بمساعدة ضباط سياسيين بريطانيين في شؤون الإدارة، وقد دعا صموئيل زعماء شمال الأردن إلى اجتماع آخر عُقد في بلدة أم قيس، في الثاني من أيلول عام 1920م، وحضره زعماء الشمال، وعن الجانب البريطاني حضر(الميجر سمرست). وقد طُرحت فكرة توحيد هذه الحكومات في إطار إمارة موحّدة، يقودها أمير عربي، وبناءً على هذه التطورات تشكّلت الحكومات المحلية في شرق الأردن؛ في الشمال حكومة عجلون، مركزها مدينة إربد، برئاسة علي خلقي الشرايري، ثم انقسمت هذه الحكومة إلى عدد من الحكومات، وفي الوسط حكومة السلط، برئاسة مظهر أرسلان، ومركزها مدينة السلط، وتضم المنطقة من وادي الموجب جنوباً إلى سيل الزرقاء شمالاً، وفي الجنوب تشكّلت حكومة في الكرك، وتمتد من وادي الموجب شمالاً إلى وادي الحسا جنوباً، وضمت مقاطعتي الكرك والطفيلة وأُطلق عليها اسم (الحكومة العربية المؤابية) برئاسة رفيفان المجالي، وبمساعدة الميجور كلفنيك (الموسى، 1989. ص 39. الموسى، 1989، ص 35. الحوراني، 2003، ص 48. خريسات، 1992، ص 35).

وجرت انتخابات مجلس إدارة هذه الحكومة بتاريخ 1920/9/19م، وأُطلق عليه اسم(المجلس العالي)، وضمّ إثنين من زعماء وشيوخ المسيحيين في قضاء الكرك، هما، الخوري عودة الشوارب الهلسا، وعبد الله العكشة، وقد تم تعيين حنّا العمارين، سكرتيراً للمجلس العالي.(القسوس، 2006، م1، ص120. خريسات، 1992، ص 37. العكشة، 2001، ص 10. الموسى، 1989، ص50-63. الماضي، والموسى،1959، ص119).

وكان من أول قرارات المجلس العالي تشكيل المحكمة من عضوين مسلمين أحدهما الرئيس، ومن عضوين مسيحيين هما: حنا العمارين ومتري الزريقات، في حين تولّى عودة القسوس، وهو أحد أبرز الزعامات المسيحية منصب الادعاء العام، في حين تولّى سابا العكشة، وهو أحد الكفاءات المسيحية رئاسة كتّاب المحكمة(القسوس،2006، م1. ص120)، وجرى تعيين يوسف سليمان القسوس مأمور إجراء، وميخائيل المدانات مأموري ضبط.(الهلسا، 2016، ص 79).

واقترح المدعي العام عودة القسوس على المجلس العالي ضرورة وضع قانون عام (دستور) لضبط الأمور والإدارة في الحكومة العربية، وبناء عليه قرّر المجلس تشكيل لجنة لوضع مشروع القانون مؤلفة من عضوين من المسلمين هما: حسين الطراونة ونايف المجالي، وعضوين من المسيحيين هما: عبدالله العكشة وعودة القسوس، وقررت اللجنة صيغة القانون العام أو الأساسي، وحدّدت الأسباب الموجبة بتاريخ 22 تشرين الثاني 1920م التي تحدّثت عن

التغييرات المتسارعة في القوانين بين الزمن العثماني وزمن الحكومة العربية في دمشق، و"قررت بإجماع الرأي تنظيم لائحة قانونية؛ لتكون دستور العمل بكافة القوانين الموضوعة، ولغو (الغاء) ما يعسر تطبيقه منها في الأوقات الحاضرة، وإضافة ما يقتضي من مواد قانونية يستحسن العمل بها، وبعد تقديم هذه اللائحة إلى المجلس العالي قرر تصديقها ولزوم العمل بموجبها ريثما يقرر مصير البلاد." (القسوس،2006، م1، ص 121-123).

**سادساً: النخب المسيحية في منطقة الكرك وأدوارها السياسية في عهد إمارة شرقي الأردن 1921-1946م:**

لقد تعرضت الحكومات المحلية لمزيد من التشرذم، كما كانت بلا واردات مالية، ولم تملك قوة عسكرية أو أمنية لفرض الهيبة والنظام وسيادة القانون، وجمع الضرائب، ولم تتحصل على أي اعتراف أو مساعدة دولية، باستثناء ما تلقته من مساعدة فنية بريطانية من خلال ستة ضباط سياسيين بريطانيين، أمر المندوب السامي في القدس هربرت صموئيل(Herbert Samuel) بإلحاقهم بهذه الحكومات لمساعدتها(الموسى، 1989. ص 39).

كان لكل من القوى المؤثرة والمهتمة بمجريات الأمور في المنطقة العربية رؤيتها وتطلعاتها لمستقبل منطقة شرق الأردن، فبريطانيا، وفرنسا، والحركة العربية بقيادة الشريف حسين بن علي، والحركة الصهيونية، تنظر جميعها باهتمام لمآلات شرقي الأردن ومصيره.

وفي ظل هذا الوضع المهم وصل الأمير عبدالله بن الحسين إلى معان في 21 تشرين الأول/ أكتوبر 1920م، ومكث فيها نحو ستة أشهر، لينتقل منها إلى عمّان في 2 آذار/ مارس 1921م، ووجد الأمير ترحيباً ودعماً من أهالي شرقي الأردن، كما لم يصادف صداً بريطانياً منذ دخوله شرقي الأردن. وبعد تفاهمات مع وزير المستعمرات البريطاني ونستون تشرشل ( Winston Churchill) أثناء اجتماعهما في القدس 28-30 آذار/ مارس 1921، توصّل الطرفان إلى إقامة إمارة وطنية في شرقي الأردن برئاسة الأمير عبد الله، تكون مستقلة استقلالاً إدارياً تاماً، تساعدها بريطانياً مادياً لتوطيد الأمن، وتسترشد برأي مندوب بريطاني مقيم بعمّان، (محافظة،1989، ص23-25. الزركلي،2009 . ص 88-89. الموسى، 1989، ص112-138 ,Shwadran .1955 .P130). وهكذا ظهرت إمارة شرقي الأردن ككيان سياسي، وتشكّلت الحكومة الأولى برئاسة (الكاتب الإداري) رشيد طليع في 11 نيسان1921/ ابريل. (البطوش، 2011، ص 83).

وفي عهد الإمارة برزت تقسيمات إدارية جديدة في الفترة ما بين عاميّ 1921-1923م، فقد تشكّلت ثلاث مقاطعات: الكرك، والسلط، وعجلون، ثم ارتفع العدد إلى ست مقاطعات عام 1923م، وجرت على مقاطعة الكرك تعديلات عدة، وبرزت وحدات إدارية تتبع المقاطعات، هي الحاكميات، فتألفت مقاطعة الكرك من حاكمية الكرك من الدرجة الأولى، وحاكمية الطفيلة من الدرجة الثانية، وحاكمية غور الصافي من الدرجة الثالثة، وحاكمية المزار من الدرجة الثالثة أيضاً، واستمر هذا الحال حتى العام 1927م، حين أُعيد تنظيم التشكيلات الإدارية، وظهر لواء الكرك، ليضم قضاء الكرك مركز اللواء، وقضاء الطفيلة، وناحية العراق، وتمّ تغيير مسماها إلى ناحية المزار في العام 1928م(الصلاح، 1985، ص78-85، ص 102، ص340. الموسى، 1989، ص298. محافظة، 1989، ص36. الشرق العربي،1928). وجاءت مشاركة النخب المسيحية على النحو الآتي:

**1- الإدارة المحلية في الكرك:**

أ- مجلس إدارة مقاطعة الكرك، جرى انتخابه بتاريخ 1923/8/21م من خمسة أعضاء كان من بينهم اثنان من المسيحيين هما: عيسى المدانات، وعبدالله العكشه (السليحات،2004، ص113. ألف باء، 1923).

ب- المجلس البلدي في عهد الإمارة:

استطاعت التفاهمات الموروثة أن تضع أسساً تكفل مشاركة الجميع، وكان التمثيل قائماً على توازنات الأحلاف التقليدية، ونجد مشاركة مسيحية دائمة ووازنة في المجلس البلدي، بمقعدين أو ثلاثة مقاعد من أصل تسعة مقاعد، وهذه التقاليد المتوارثة منذ العهد العثماني في تحديد آليات التمثيل تمتد إلى جميع المؤسسات الأهلية التي أخذت في الظهور مع نمو المجتمع وتقدمه.(جوبسر، 1988، ص73). وجاءت مشاركة النخب المسيحية في مجالس البلدية المتعاقبة خلال عهد الإمارة 1921-1946م، على النحو الموضّح في الجدول الآتي:

**جدول رقم (1) يوضح مشاركة النخب المسيحية في مجالس البلدية المتعاقبة خلال عهد الإمارة 1921-1946م**

| المجلس / الفترة | العدد الكلي | عدد الأعضاء المسيحيين | أسماء الأعضاء المسيحيين |
|---|---|---|---|
| مجلس 1921-1925م | سبعة أعضاء بمن فيهم الرئيس | عضوان | سليم العمارين، وابراهيم الشرايحة. |
| مجلس1925- 1929م | سبعة أعضاء بمن فيهم الرئيس | عضوان | سليم العمارين، وابراهيم الشرايحة. |
| مجلس 1929-1933م | سبعة أعضاء بمن فيهم الرئيس | عضوان | إبراهيم الشرايحة، وابراهيم خليل حدادين. |
| مجلس 1933-1937م | سبعة أعضاء بمن فيهم الرئيس | عضوان | صليبا الصنّاع، وموسى القسوس. |
| مجلس 1937-1942م | سبعة أعضاء بمن فيهم الرئيس | عضوان | صليبا الصنّاع، وموسى القسوس. |
| مجلس 1942-1946م | سبعة أعضاء بمن فيهم الرئيس | عضوان | صليبا الصنّاع، وموسى القسوس |

(المبيضين، 2004، ص57-59. الطراونة، 2021، 175).

**2- نصيب مسيحيي الكرك من الألقاب والرتب الأميرية:**

منح الأمير عبدالله في السنتين الأوليين من تأسيس الإمارة بعض الشخصيات الأردنية رتباً وألقاباً كنوع من التكريم والاحتواء(الزركلي، 2009، ص106)، فقد منح اثنتي عشرة شخصية كركية أثناء زيارته للكرك 1921م رتبة زعيم (Brigadier)(أميرلاي)، شملت عدداً من المسلمين والمسيحيين في الكرك، أما المسيحيون؛ فهم، عودة القسوس، وعيسى المدانات(الزركلي، 2009، ص107. القسوس،2006، ص128)، ومنح عدداً من الشخصيات من الكرك لقب قائمقام، ومن الشخصيات المسيحية التي شملها التكريم الأميري كل من: ميخائيل الصنّاع، عبدالله العكشة، سليم السماعين، هويشل الشوارب، وإبراهيم القسوس(الزركلي، 2009، ص 107). ومنح الأمير لقب بك (بكباشي) لاثنتي عشرة شخصية من الكرك كان من بينهم من المسيحيين: متري الزريقات، جاد الله الصناع، خليل المدانات، إلياس موسى الصناع(الزركلي، 2009، ص108). كما منح رتبة رئيس (يوزباشي) لستة أشخاص، منهم من الكرك: عيسى الحدادين.(الزركلي، 2009، ص108).

**3- المجلس التشريعي الأردني 1929-1946م.**

ارتبط ميلاد المجلس التشريعي الأردني الأول 1929م، بتوقيع المعاهدة الأردنية – البريطانية 1928م، إذ نصّت المعاهدة على أن تنفيذها رهن بالمصادقة عليها من هيئة أردنية منتخبة,(Records of Jordan, 1996, p123-129.FO371/13025)، فكان من استحقاقاتها صدور القانون الأساسي في 16نيسان/إبريل 1928، وقانون الانتخاب في 17 حزيران/ يونيو 1928م. وجرت انتخابات المجلس التشريعي الأردني الأول في شهري كانون الثاني وشباط من العام 1929م، بالرغم من دعوات المقاطعة للانتخابات، التي عرفتها البلاد.(الموسى، 1989، ص 196-200. محافظة، ص 65-66. الجريدة الرسمية، 19 نيسان/ ابريل 1928).

وحدّد قانون الانتخاب عدد أعضاء المجلس التشريعي بستة عشر عضواً يُنتخبون على درجتين، مع مراعاة تمثيل المسيحيين والشركس، وفي المادة الخامسة منه، جرى تقسيم الإمارة الى أربع دوائر انتخابية، هي البلقاء ونصيبها ستة أعضاء يضمون شركسياً ومسيحياً، وعجلون ولها أربعة مقاعد خُصّص أحدها للمسيحيين، والكرك وخُصص لها ثلاثة مقاعد، أحدها للمسيحيين، ومعان لها مقعد واحد مسلم، وتم تحديد دائرتين للبدو، واحدة تشمل عشائر بدو الجنوب، ولها مقعد واحد، والثانية تشمل عشائر بدو الشمال، وخُصص لها مقعد واحد(الموسى، 1989، ص ص 196-197. الجريدة الرسمية، ع 195، 20 حزيران 1928، ص263).

وجاء تمثيل الأصول الإثنية والطائفية على مستوى الإمارة في المجلس التشريعي، بنسبة تفوق نسبة حضورها ديمغرافياً: 11.1% للمسيحيين و7.4% للشركس. وقد حفظت قوانين الانتخابات النيابية المتتالية تمثيلاً مسيحياً وحضوراً لا يأبه بالنسبة العددية لهذا المكوّن الاجتماعي الأصيل عبر تاريخ الحياة التشريعية الأردنية(الحوراني، 2003، ص189-190. الجريدة الرسمية 195، 20 حزيران 1928م، ص 263).

ويلاحظ أن التمثيل الكركي في المجالس التشريعية جاء مجسّداً لطبيعة التحالفات الاجتماعية في المنطقة، فشمل مقعداً لحلف الغرابا وآخر للعشائر المسيحية، وثالثاً لحلف الشراقا، فيما بقيت عشائر منطقة الحزمان (البطوش والبرارشة والمواجدة والخرشة والنعيمات) خارج التمثيل(الموسى،1989، ص 196-210. جوبسر، 1989، ص103-104).

وقد شغل المقعد المسيحي في المجلس التشريعي أثناء فترة الإمارة، كل من عودة القسوس في المجلس التشريعي الأول 1929-1931م، ومتري زريقات في المجلسين التشريعيين الثاني 1931-1934م، والثالث 1934-1937م، وابراهيم الشرايحة في المجلس التشريعي الرابع 1937-1942م، ويوسف العكشة في المجلس الخامس 1937-1946م. (جدول رقم 2).

**الجدول رقم (2) يوضّح تمثيل مسيحيي الكرك في المجالس التشريعية في عهد الإمارة 1929-1943م**

| المجلس الشريعي | العدد الكلي لمقاعد لواء الكرك | عدد مقاعد التمثيل لمسيحيي الكرك | العضو المسيحي الكركي المنتخب | العضو المسيحي الكركي المعيّن حكماً لكونه وزير |
|---|---|---|---|---|
| **الأول 1929-1931م** | 3 | 1 | عودة القسوس | لا يوجد |
| **الثاني 1931-1933م** | 3 | 1 | متري زريقات | عودة القسوس (النائب العام) |
| **الثالث 1933-1937م** | 3 | 1 | متري زريقات | عودة القسوس |
| **1937-1943م** | 3 | 1 | إبراهيم الشرايحة | لا يوجد |
| **1943-1947م** | 3 | 1 | يوسف العكشة | حنا القسوس (1943-1944م) وزير التجارة والزراعة |

(الموسى، 1989، ص 196-210. جوبسر، 1989، ص103-104).

**4- مشاركة مسيحيي الكرك في مجلس الوزراء:**

كانت مشاركة أبناء شرقي الأردن من المسلمين والمسيحيين في الحكومات محدودة في السنوات الأولى من عمر الإمارة، وقد بدأ الوضع يتغيّر بعد التخلي عن الاعتماد على الشخصيات السورية في تشكيل الحكومات، فبدأت مشاركة أبناء شرقي الأردن بالاتساع، مع مراعاة التمثيل للشرائح الدينية والاجتماعية والمناطقية. وبدأت مشاركة المسيحيين الأردنيين في الوزارات منذ عام 1929م، وبقي التمثيل المسيحي قائماً ومستمراً بمعدل مقعد أو مقعدين وزاريين في كل حكومة في عهد الإمارة، وكان لمسيحيي الكرك نصيب من التمثيل المسيحي في الوزارات. وقد حصل مسيحي كركي على مقعد وزاري قبل أن يصل أحد من مسلمي الكرك لهذا الموقع بأكثر من عشر سنوات، فكان أول وزير من مسلمي الكرك هو عبدالمهدي الشمايلة، حيث دخل وزيراً للتجارة والزراعة، في التعديل الذي جرى على حكومة توفيق أبو الهدى الثانية بتاريخ 1940/3/9م، في حين جاءت مشاركة مسيحيي الكرك في الوزارات مبكرة، وعلى النحو الآتي:

- عودة بك القسوس عضو المجلس التشريعي، وفي التعديل الوزاري بتاريخ 1931/2/22م أصبح وزيراً يحمل حقيبة النائب العام(الخماش، 2011، ص43).
- عودة بك القسوس، نائباً عاماً، في وزارة الشيخ عبد الله سراج، 23 شباط 1931- 18 تشرين أول 1933.
- عودة بك القسوس، نائباً عاماً، في وزارة إبراهيم هاشم الأولى، 18 تشرين الأول 1933- 27 أيلول 1938.
- د. حنا بك القسوس، وزيراً للتجارة والزراعة، في وزارة توفيق أبو الهدى الخامسة، 19 أيار 1943- 14 تشرين أول 1944. (الموسى، 1989، ص 68-69. الخمّاش، 2011، ص34-38).

**الجدول رقم (3) يوضّح تمثيل الكرك في الحكومات في عهد الإمارة 1921-1946م**

| الحكومة | وزير مسيحي من الكرك | وزير مسلم من الكرك | ملاحظات |
|---|---|---|---|
| **حكومة حسن خالد أبو الهدى الثانية** (17 تشرين الأول 1929- 21 شباط 1931). | **عودة القسوس** النائب العام | لا يوجد | (دخل في التعديل الوزاري بتاريخ 1931/2/22م). |
| **حكومة الشيخ عبد الله سراج** (23 شباط 1931- 18 تشرين أول 1933). | **عودة القسوس** النائب العام | لا يوجد | |
| **حكومة إبراهيم هاشم الأولى** (18 تشرين الأول 1933- 27 أيلول 1938). | **عودة القسوس** النائب العام | لا يوجد | |
| **حكومة توفيق أبو الهدى الرابعة.** (29 تموز1941 ايار 1943). | **لا يوجد** | **- عبدالمهدي الشمايلة** وزير المواصلات | |
| **حكومة توفيق أبو الهدى الخامسة** (19 أيار 1943- 14 تشرين أول 1944). | **د. حنا بك القسوس**، وزيراً للتجارة والزراعة | لا يوجد | |

**5- المشاركة في الأحزاب والحركة الوطنية والأحداث العامة في عهد الإمارة:**

كان أحد أبناء العشائر المسيحية في الكرك، وهو القاضي عودة القسوس عضو محكمة الاستئناف مشاركاً مع عدد من المثقفين الشرق أردنيين في دعم حركة الشيخ سلطان العدوان، 1923م، التي اصطدمت بالحكومة بسبب مطالب ذات بُعد عشائري محلي، وأخرى ذات بعد وطني، منها المطالبة بإصلاح سياسات الحكومة، وتأسيس مجلس نيابي، وإخراج الموظفين الغرباء من البلاد، وإسناد الوظائف إلى أبناء البلاد، والاعتماد على الكفاءات الشرق أردنية في الجهاز الحكومي، وتمّ رفع شعار "الأردن للأردنيين" (المحيسن،2003، ص 80). وقد اصطدمت هذه الحركة العشائرية بقوة عسكرية على مشارف العاصمة عمان، وانتهت بلجوء زعيمها الشيخ سلطان العدوان وابنه الشيخ ماجد إلى جبل الدروز، وقد اعتقل عودة القسوس مع عدد من المثقفين بتهمة مناصرة حركة العدوان، وتأليف جمعية سرية بهدف إسقاط الوزارة القائمة، وتأليف وزارة من أهل البلاد بالتعاون مع شيوخ العدوان، وتم نفيهم إلى جدة في الحجاز، ومكثوا ثمانية أشهر في السجن إلى حين الإفراج عنهم في آذار 1924م، بصدور عفوٌ خاص عن الجميع بمناسبة زيارة الشريف الحسين بن علي إلى عمان.(الموسى، 1989، ص174-175. القسوس،2006، م1، ص130-161. المحيسن،2003، ص 79-80. الهلسا، 2016، ص89).

ولما تأسس أول حزب سياسي أردني وهو حزب الشعب الأردني عام 1927م، كان عيسى مدانات ابن إحدى العشائر المسيحية في الكرك، وعدد من

أبناء العشائر المسلمة الكركية، من بين مؤسسيه(العارف، 2021، ص112). وسيقود هذا الحزب فيما بعد الحركة الوطنية الأردنية المناوئة للسياسات البريطانية وللمعاهدة مع بريطانيا وذيولها ونتائجها، كما سيقود جهود عقد المؤتمر الوطني الأردني الأول، وسيشكّل نواة حزب اللجنة التنفيذية للمؤتمر الوطني الأردني (خريسات،1992، ص79-81)، وفي حزب اللجنة التنفيذية للمؤتمر الأردني لعام 1928_1936م، نجد سلامة الشرايحة أحد الرموز المسيحية البارزة في الكرك عضواً في الهيئة التنفيذية للحزب برئاسة حسين باشا الطراونة(خريسات،1992، ص 91_92).

ولما انعقد المؤتمر الاقتصادي الأردني، (مؤتمر الخبز) الذي نادى به الشيخ مثقال الفايز في عمّان بتاريخ 30 حزيران 1933م، حضره من الكرك شخصيات عدة من بينها شخصيتان مسيحيّتان هما، متري زريقات، وخليل مدانات(محافظة،1990، ص104، 109-110).

وفي ظل الانقسامات التي عصفت بالحركة الوطنية الأردنية، حدثت انشقاقات حزبية، فظهر حزب اللجنة التنفيذية لمؤتمر الشعب العام (حزب الشعب) 1933/8/6م، الذي نادى به الشيخ ماجد العدوان، بعد انعقاد المؤتمر الاقتصادي الأردني، بهدف مقاومة الصهيونية، ولتوحيد الصفوف. وكان من بين أعضاء اللجنة التنفيذية شخصيتين مسيحيتين من الكرك، هما، أيوب الصنّاع، وخليل مدانات، إلى جانب عدد من الشخصيات الكركية المسلمة(خريسات، 1992، ص 127). وقد ركّزت قرارات المؤتمر على الإصلاح ومقاومة الصهيونية(خريسات، 1992، ص 128_129).

وتحدّث الشيخ رفيفان المجالي في المؤتمر حول أهمية الوحدة والترابط بين المسلمين والمسيحيين إلى الأبد(فلسطين، ع 2407، ص1. محافظة، 1990، ص115-116). وأرسل عدد من الشخصيات المسيحية في الكرك برقية تأييد للمؤتمر، هم، فرحان الشرايحة، جريس القسوس، حنّا الشوارب، يوسف العودات، سليمان القسوس، متري الشرايحة، نجيب القسوس(فلسطين، 17 آب 1933، ص7).

ولمّا تبنّى حزب اللجنة التنفيذية للمؤتمر الوطني الأردني الدعوة إلى الإضراب في 1929/11/2م، بمناسبة ذكرى وعد بلفور، وجمع التبرعات للأشقاء الفلسطينيين، تم هذا في الكرك بمشاركة تلقائية من المسيحيين في الكرك، الذين شاركوا بشكل طبيعي في هذه الأنشطة، ومنها الاحتجاج على أحداث البراق 1929م المتمثلة في اعتداء اليهود على الحائط الغربي للمسجد الأقصى (فلسطين، 25 أيلول 1929، ص1. خريسات، 1992، ص 90). وأرسلت شخصيات كركية مسيحية ومسلمة تمثل القطاع التجاري برقية مناصرة وتأييد إلى موسى باشا كاظم الحسيني يعلمونه بإعلان القطاع التجاري في الكرك الإضراب احتجاجاً على التعدي اليهودي على حائط البراق عام 1929م، وكان من بين الموقعين الأربعة شخصية مسيحية هو خليل المدانات.(فلسطين، 25 تشرين الأول 1929، ص1. خريسات، 1992، ص 90).

وكان سابا العكشة أحد أبرز النخب المسيحية الشابة في الكرك، قد ساهم مع عدد من شباب الأردن في تأسيس حزب الشباب العربي عام 1944م، منهم، موسى الساكت، عبدالرحمن عبدالمهدي، فواز الروسان، فضل الدلقموني، رياض المفلح(العكشة، أوراق خاصة).

**خاتمة واستنتاجات:**

من الواضح أن النخب المسيحية في منطقة الكرك لعبت أدواراً مهمة عبر فترة الدراسة، وتوفرت الفرصة لمشاركة النخبة المسيحية في الحياة العامة بفاعلية، بسبب توفر فرصة الحصول على تعليم أوليّ في مدارس الطوائف، سيما وأن غالبية السكان المسيحيين تركّز وجودهم في قصبة الكرك، حيث تتوفر مدارس الطوائف، ومدارس الحكومة، مما أتاح الفرصة لتشكّل نخبة مسيحية انخرطت في الحياة العامة وأحداثها، كما انخرطت في العمل في الوظائف الحكومية المتمركزة في القصبة والمتاحة على وجه الخصوص لمن يتقنون مهارات القراءة والكتابة ويقطنون في القصبة. ولا شك أن الصلات الدينية مع الكنائس في القدس أتاحت لهذه النخب فرصة للتواصل مع العالم الخارجي والاطلاع على الأحداث واتجاهات السياسة العامة في المنطقة.

وكانت مشاركة النخب المسيحية مندمجة بشكل أصيل وتلقائي بمجمل المشاركة العامة للنخب النشطة في منطقة الكرك سواء بسواء مع النخب المسلمة في مجتمع موحد تسوده قيم العيش المشترك بشكل تلقائي وطبيعي، ودليل ذلك، أنه في الأحداث السياسية العامة انسجم المسيحيون مع الموقف العام لمجتمعهم، ونلاحظ في ثورة الكرك1910م أن الزعامات المسيحية كانت ميّالة أكثر إلى التفاهم مع السلطة التركية، ولم تحبّذ الذهاب إلى خيار المواجهة، ولم تكن هواجس الخوف من تسلط وقمع الأتراك غائبة عن أذهان المسيحيين وهم يأخذون هذا الموقف، وثبت لاحقاً أن هذه المخاوف كانت مبررة، فبالرغم من موقف العشائر والنخب المسيحية المسالم للأتراك في ثورة الكرك 1910م، لم تسلم النخب المسيحية المؤثرة من الشكوك والاضطهاد من قبل السلطة التركية في زمن قيام الثورة العربية الكبرى، ووصول قواتها إلى شرق الأردن 1918م، فلجأت السلطة التركية إلى اتخاذ إجراءات استباقية ضد مسيحيي الكرك، خوفاً من صلات موهومة مع القناصل الأجانب في القدس، وخوفاً من احتمالية الانحياز للثورة العربية؛ فقامت بنفي عشرات الشخصيات المسيحية عام 1918م إلى الأناضول بعيداً عن موطنهم الكرك، وعرّضتهم للمعاناة والتشريد والقلق ومكابدة المخاطر في الأناضول لعدة أشهر.

ومن الملاحظ مراعاة التمثيل المسيحي في المؤسسات ذات الصفة التمثيلية منذ الزمن العثماني في أجهزة الدولة، وهذا النهج بقي محل مراعاة تامة في عهد الحكومة العربية بقيادة الملك فيصل، وفي عهد الحكومة المؤآبية المحلية، وفي عهد الإمارة الأردنية.

ويلاحظ غياب التيارات الفكرية والحزبية والثقافية في فترة الدراسة عن منطقة الكرك، فالنخب كانت ذات نصيب محدود من التعليم في الأغلب الأعم، والأميّة تنتشر بمعدلات عالية بين عامة الأهالي، ولم نجد أحزاباً وتنظيمات سياسية في المنطقة، أو جمعيات وأندية ثقافية واجتماعية، وكانت المنطقة قليلة التواصل مع العالم الخارجي، لكن هذا لا ينفي وجود أفراد من المسيحيين والمسلمين تلقّوا نصيباً من التعليم، وانفتحوا على المحيط الخارجي. وفي عهد الإمارة، وما بعد توقيع المعاهدة الأردنية البريطانية 1928م، تبدأ الشخصيات الكركية بالانخراط في الحركة الوطنية والحزبية الأردنية بفاعلية، بل نجد أنها لعبت دوراً محورياً في هذا الجهد الوطني السياسي النشط في العاصمة عمّان.

وفي عهد الإمارة نصّت التشريعات على التمثيل المسيحي في المجلس التشريعي 1929-1947م، كما قضت التقاليد والأعراف السياسية بتمثيل مسيحي ثابت في الحكومات، فمنذ العام 1929م ترسّخ التمثيل المسيحي في الحكومة، وكان لمسيحيي الكرك نصيبٌ جيد من هذا التمثيل. وقد نال مسيحيو الكرك مقعداً وزارياً في عهد الإمارة قبل أن يصل كركي مسلم لهذا الموقع بسنوات طويلة.

وفي المجمل، شهدت مرحلة الإمارة 1921-1946م نشأت المؤسسات الدستورية، وانتشار التعليم، وساهم هذا التطور في توليد نخب سياسية جديدة، وخلقت هذه البيئة الجديدة حراكاً سياسياً واجتماعياً وثقافياً، أنتج نخباً جديدة، كما منح النخب القديمة فرصة للمشاركة وأتاح لها أن تلعب أدواراً سياسية على الصعيد الوطني العام، سواءً في الحكومات، أو في المجلس التشريعي، أو في العمل السياسي الوطني العام، وفي صفوف المعارضة الوطنية، وفي العمل الحزبي، وفي النشاط الثقافي والاجتماعي، وفي منظمات المجتمع المدني كالجمعيات والأندية، وفي كل هذه المستجدات كان للنخبة المسيحية في الكرك حضوراً جيداً، ومشاركة فاعلة على الصعيدين الرسمي والشعبي. ومهّدت هذه المرحلة لتوليد نخب اجتماعية وسياسية وكفاءات جديدة على مستوى عال من الأهمية سنراها تلعب أدواراً وطنية غاية في الأهمية في مرحلة تالية بعد الاستقلال 1946م، وهذه تستحق دراسة لاحقة.

ومن الواضح، أن معايير تحديد النخبة تطورت بتطور الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية وانتشار التعليم والانفتاح على العالم، فلمّا كانت المعايير في العهد العثماني تنحصر في الميراث الاجتماعي والزعامة التقليدية المتوارثة وامتيازاتها الاجتماعية، والحصول على مستوى بسيط من التعليم الأوليّ كإتقان القراءة والكتابة؛ فإن هذه المعايير شهدت تطوراً مع ميلاد الدولة الوطنية، والتوسع في التعليم، وظهور المؤسسات الدستورية الوطنية، وميلاد الحركة السياسية الوطنية، إذ أصبحت معايير تحديد النخبة متعلقة بالحصول على التعليم الثانوي والجامعي، والمشاركة في المؤسسات الدستورية؛ التشريعية والتنفيذية، وفي العمل السياسي الحزبي والوطني وفي صفوف المعارضة الوطنية، وفي كل الأحوال بقيت المعايير الاجتماعية حاضرة بقوة.

وفي الحقيقة، لا يمكننا في هذه الدراسة حصر ومتابعة الجهود التأسيسية والأدوار الوطنية المؤثرة التي تولّاها المسيحيون من أبناء الكرك، على المستويين المحلي والوطني بشكل تفصيليّ، لكن الغاية من هذه الدراسة هي تأطير المشاركة في خطوطها العريضة، وهذا يفتح المجال لمزيد من الدراسات، ومواصلة التطورات التي شهدتها هذه المشاركة في زمن المملكة والاستقلال بعد عام 1946م.

## المصادر والمراجع


أبو الشعر، هـ. (2021). *تاريخ الأردن في العهد العثماني 1516-1918*. وزارة الثقافة، عمّان.

أبو الشعر، هـ. (2009). *ثقافة المسيحيين في الأردن، في الهوية والثقافة الوطنية ودورهما في الاصلاح والتحديث*. مركز الثريا للدراسات والاستشارات والتدريب، عمان.

البطوش، ب. (2011). الأردن وفلسطين، نظرات في التاريخ المشترك. دار كنوز المعرفة، عمّان.

البطوش، ب. (2009). الإمتيازات الأجنبية كأحد عوامل انحطاط الدولة العثمانية. *مجلة حوليات كلية الآداب، جامعة عين شمس*، (37).

بيركهارت، ج. ل. (1969). *رحلات بيركهارت، في سوريا الجنوبية*، ترجمة أنور عرفات، عمّان، المطبعة الأردنية.

ترسترام، هـ. ب. (1872)، *رحلات في شرق الأردن، أرض مؤاب، رحلات واكتشافات في الأردن والجانب الشرقي من البحر الميت*.

جب، هـ. وبوين، هـ (1997). *المجتمع الاسلامي والغرب*، ترجمة: عبدالمجيد حبيب القيسي. دار المدى، دمشق.

جوبسر، ب. (1988). *السياسة والتغيير في الكرك- الأردن، دراسة لبلدة عربية صغيرة ومنطقتها*، ترجمة خالد الكركي، مراجعة محمد عدنان البخيت، الجامعة الأردنية.

الحوراني، خ. ر. (1994). *ماضي الكرك وحاضره*، جمع وتحقيق محمد سالم الطراونة، منشورات جامعة مؤتة.

حوراني، هـ. (2003). *الدولة وتشكّل النخب في شرقي الاردن 1921-1946، في التاريخ الاجتماعي ص 143-194*. مؤلف جماعي، دراسات في تاريخ الأردن الاجتماعي، دار سندباد للنشر، عمّان، الطبعة الأولى.

خريسات، م. ع. (1992). *الأردنيون والقضايا الوطنية والقومية، دراسة في الموقف الشعبي الأردني 1918-1939*، عمادة البحث العلمي، الجامعة الأردنية.

خمّاش، ن. ت. (2011). *الوزارات الأردنية، 1921-2011*، دائرة المطبوعات والنشر، عمّان.
الدبّاغ، م. (1965). *بلادنا فلسطين*، دار الطليعة، بيروت، الطبعة الأولى.
رئاسة الوزراء الأردنية. (2022). موقع الكتروني، https://bit.ly/3qjEx72
الريماوي، س. (1988). *التجربة الفيصلية في بلاد الشام*، وزارة الشباب، عمان.
الزركلي، خ. (2009). *عامان في عمّان*، الأهلية للنشر والتوزيع، عمّان، الطبعة الأولى.
زعيتر، أ. (1979). *وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية 1918-1939* ، بيروت.
السحيمات، د. ي. (2005). *عشيرة السحيمات*، جمعية عمّال المطابع التعاونية، عمّان.
سلطان، ع. (1987). *تاريخ سورية 1918 – 1920*. دار طلاس للدراسات والنشر، دمشق.
السليحات، ن. (2004). *حسين باشا الطراونة*، رسالة ماجستير في التاريخ، جامعة مؤتة.
شقيرات، أ. ص. (1992). *تاريخ الإدارة العثمانية في شرق الأردن 1864-1918* ، عمّان، الطبعة الأولى.
الصلاح، م. أ. (1985). *الإدارة في إمارة شرقي الأردن 1921-1946* ، دار الملاحي للنشر والتوزيع، ط1، 1406هـ.
الطراونة، ع. (2021). *البلديات في الأردن في أواخر العهد العثماني وعهد الإمارة، بلدية الكرك إنموذجاً*، وزارة الثقافة، الأردنية، عمّان، طبعة أولى.
الطراونة، م. س. (2002). أثر التنظيمات على التعليم في منطقة الكرك، 1262-1337هـ/ 1846-1918م. *مجلة كلية الآداب، جامعة القاهرة*، 2(62)، 52-54.
الطراونة، م. س. (1993). *تاريخ منطقة البلقاء ومعان والكرك (1864-1918)*، وزارة الثقافة.
الطراونة، م س. (2000). *قضاء يافا(1864-1918 م)*. مطبعة البهجة، إربد، الطبعة الأولى.
الطراونة، م. س. (2020). *لواء الكرك في فترة الحكومة العربية الفيصلية 1918-1926م*، دراسة إدارية واجتماعية واقتصادية، وزارة الثقافة. عمّان.
طريف، ج. (2014). *الحياة البرلمانية في الأردن، 1921-2013*، وزارة الثقافة، الطبعة الأولى.
المجالي، هـ. (2009). *مذكراتي*، وزارة الثقافة، عمّان.
العارف، ع. (2021)، *يوميّات عارف العارف في إمارة شرق الأردن 1926-1929*، تحقيق وتقديم: علي محافظة، ضبط ودراسة ومقابلة النصوص: مهنّد مبيضين، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، الطبعة الأولى.
العزيزي، ر. (1981). *معلمة التراث*، منشورات وزارة الثقافة، عمّان.
العكشة، س. (2021). *الأوراق الخاصة*، محفوظة لدى أسرته.
العكشة، ف. (2001)، *عرس البويضا*، مجموعة قصائد نبطية للشاعر عبدالله العكشة.
عوض، ع. م. (1969). *الإدارة العثمانية في ولاية سورية 1864 - 1914 م*. دار المعارف، القاهرة.
قاسمية، خ. (1982). *الحكومة العربية في دمشق 1918 - 1920* ، ط 2، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.
القسوس، ع. (2006). *مذكرات عودة القسوس الهلسا 1877-1943م*، ملحق بها ثلاثة أجزاء من الوثائق والأرواق الأردنية، تحقيق وشرح د. نايف جورج القسوس الهلسا، غسّان سلامة الشوارب الهلسا، عمان، بدون دار نشر.
كلداني، ح. س. (1993). *المسيحية المعاصرة في الأردن وفلسطين*. مطبعة الصفدي، عمان،1993.
الماضي، م. والموسى، س. (1988). *تاريخ الأردن في القرن العشرين*. مكتبة المحتسب، عمّان، الطبعة الثانية.
المبيضين، ح. ع. (2004). *لواء الكرك في عهد الإمارة 1921-1946م*، رسالة ماجستير في التاريخ، جامعة مؤتة.
المجالي، ع. ا. (2021). *الأوراق الخاصة*.
المجالي، ع. ا. مقابلة عبر الهاتف، بتاريخ 2021/3/31م.
محاضر المجلس التشريعي الأردني 1929-1946، مكتبة مجلس النواب الأردني، عمان. http://www.representatives.jo
محافظة، ع. (1989). *تاريخ الأردن المعاصر، عهد الإمارة 1921-1946* ، مركز الكتب الأردني، الطبعة الثانية.
محافظه، ع. (2010). *دراسات في تاريخ الأردن المعاصر، النخب السياسية والأحزاب*، أمانة عمّان، الطبعة الثانية.
محافظه، ع. (1990). *الفكر السياسي، في الأردن، وثائق ونصوص، 1916-1946* ، (جزءان)، مركز الكتب الأردني، الطبعة الأولى.
المحيسن، ج. (2003). *القبيلة والدولة في شرق الأردن في عهد الإمارة 1921-1946* ، منشورات البنك الأهلي الأردني.
المعلم، و. (1988). *تاريخ سورية 1916 - 1946 م*، دار طلاس، دمشق.
الموسى، س. (2009). *إمارة شرقي الأردن، نشأتها وتطورها في ربع قرن 1921-1946* ، وزارة الثقافة.
الموسى، س. (1989). *تأسيس الامارة الاردنية، 1921-1925، دراسة وثائقية*. مكتبة المحتسب، الطبعة الثالثة.
النوايسة، ن. إ. (2018). *تطوّر التعليم في الكرك منذ عام 1946-1987*. وزارة الثقافة الأردنية، الطبعة الأولى.
الهلسا، ي. (2016). *مذكرات*، تحقيق وشرح: د. نايف جورج القسوس الهلسا، عمّان.

**References**

Agreement between the United Kingdom and Trans-Jordan. (1928, February 20). In *Records of Jordan 1919–1965* (Vol. 3). Cambridge Archive Editions. (Published 1996)

Shwadran, B. (1959). *Jordan: A state of tension*. Council for Middle Eastern Affairs Press.

Tristram, H. B. (1872). *Journeys in Transjordan, the land of Moab: Journeys and discoveries in Jordan and the eastern side of the Dead Sea*..